مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

# النظام الانتخابي في باكستان بعد عام ٢٠٠٨

**م.م. وسن نصار صالح ***
**أ.د. عبد السلام ابراهيم بغدادي**

المقدمة

منذ تأسيسها عام ١٩٤٧، واجهت باكستان العديد من التحديات السياسية والمؤسسية التي أثرت بشكل مباشر على استقرار نظامها السياسي. ويعد النظام الانتخابي من الركائز الأساسية في تشكيل ملامح الديمقراطية وتحديد مسار الحكم في البلاد. شهدت باكستان تحولًا سياسيًا مهمًا بعد عام ٢٠٠٨، حيث مثلت هذه المرحلة نقطة تحول رئيسية في تاريخها السياسي، لا سيما عقب انتهاء النظام العسكري بقيادة الجنرال برويز مشرف، مما فتح المجال أمام مرحلة انتقالية نحو تعزيز الديمقراطية المدنية.

اتسمت هذه المرحلة بتغيرات جوهرية في النظام الانتخابي، الذي حظي باهتمام واسع على المستويين المحلي والدولي، نظرًا لدوره المحوري في تحقيق التمثيل الشعبي وضمان التداول السلمي للسلطة. وقد شكلت انتخابات عام ٢٠٠٨ علامة فارقة في تاريخ البلاد، إذ جاءت في أعقاب اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو، وسط حالة من التوتر السياسي والانقسام المجتمعي. وأسهمت هذه الانتخابات في فتح المجال لإصلاحات انتخابية تهدف إلى معالجة المشكلات الهيكلية التي عانى منها النظام الانتخابي لعقود، مثل التزوير، والتلاعب بالنتائج، وغياب الشفافية.

تعرضت العمليات الانتخابية في باكستان بشكل مستمر لعمليات تزوير واسعة النطاق وأعمال ترهيب، مما أدى إلى تقويض نزاهتها وفعاليتها. و واجه البرلمان، باعتباره الهيئة المنتخبة الرئيسية، قيودًا كبيرة تحد من قدرته على صياغة السياسات أو الموافقة على الإنفاق الحكومي، حيث غالبًا ما يتم تعليقه، وتكون مناقشاته غير حاسمة، في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على العملية التشريعية من خلال الأوامر البرلمانية الإضافية والمراسيم.

مشكلة البحث

على الرغم من أن النظام الانتخابي في باكستان

* كلية الامام الكاظم(ع) - قسم العلوم السياسية
wasannasar٢٠٤@gmail.com

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

بعد عام ٢٠٠٨ شـهد إصلاحات متعددة هدفت إلى تحسـين دقة السجلات وتوسـيع المشاركة السياسية، إلا أن العملية الانتخابية ما زالت تواجه إشـكالات جدّية تمس مصداقيتها. تتمثل مشكلة البحـث في وجود فجوة واضحـة بين الأهداف المعلنـة للإصلاحـات الانتخابية وبيـن النتائج المتحققـة فعليًـا، إذ ما تزال شـكاوى التلاعب والتدخل السياسـي قائمة، وتُثار تساؤلات حول اسـتقلالية لجنة الانتخابات وقدرتها على إدارة العمليـة بصورة شـفافة. إضافة إلـى ذلك، فإن التفـاوت بيـن الأقاليم في تطبيـق الإجراءات، وانتشـار العنـف السياسـي أثنـاء الحمـلات والاقتـراع، يضعفان من ثقـة الناخبين. كما أن ضعف مشـاركة النساء في المقاعد العامة رغم وجود حصص مخصصة لهن يكشف عن خلل في البيئـة السياسـية والاجتماعيـة التي تحيط بالانتخابات. وبالتالي، فإن المشـكلة الجوهرية تكمن في مدى قدرة النظام الانتخابي الباكستاني بعد عـام ٢٠٠٨ على تحقيـق انتخابات نزيهة تُعبّـر عـن الإرادة الحقيقيـة للناخبيـن وتدعم الاسـتقرار السياسـي والديمقراطي في البلاد.

**أهمية البحث**

تنبع أهمية هذا البحـث من كونه يتناول مرحلة مفصليـة في تاريخ باكسـتان السياسـي، حيث شـكلت انتخابـات ٢٠٠٨ بدايـة لحقبـة جديدة أعادت الاعتبار للمؤسسات المدنية بعد سنوات مـن الحكـم العسـكري. إن فهم طبيعـة النظام الانتخابي وآليات عمله يسـهم في توضيح مدى قدرته علـى تعزيـز الممارسـات الديمقراطية أو إضعافهـا، خصوصًـا فـي ظـل الانتقادات المتكـررة بشـأن نزاهـة العمليـات الانتخابية. كمـا تكمن الأهمية في تحليـل أثر الإصلاحات التـي أُدخلت بعد ٢٠٠٨ على مسـتوى تحديث السـجل الانتخابـي وتعزيـز صلاحيـات لجنة الانتخابـات، إلى جانب إبـراز دور هذا النظام في توسيع المشاركة السياسية للنساء والأقليات. كذلـك يهـدف البحـث إلـى تسـليط الضـوء علـى العقبـات التي مـا زالت تحدّ مـن فاعلية النظـام الانتخابـي، مثـل التدخلات السياسـية والفسـاد، من أجـل الخروج برؤيـة إصلاحية تعـزز الشـفافية والاسـتقرار الديمقراطـي.

**اهداف البحث**

يهـدف البحـث الحالـي الـى دراسـة النظـام الانتخابـي فـي باكسـتان بعـد عـام ٢٠٠٨.

**منهجية البحث**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعـة الأدبيات الأكاديميـة والقوانين الانتخابيـة والتقاريـر المحليـة والدولية حول الانتخابات الباكستانية بعد عام ٢٠٠٨، مع تحليل مخرجاتها وانعكاساتها على المسار الديمقراطي.

## المبحث الاول:-الانتخابات الاتحادية المركزية عام ٢٠٠٨

تُعدّ الانتخابات الاتحادية المركزية التي أُجريت في باكسـتان عـام ٢٠٠٨ محطـة مفصلية في تاريخ البلاد السياسي، إذ جاءت في ظل ظروف اسـتثنائية اتسـمت باضطرابات سياسية وأمنية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

كبيرة، كان أبرزها اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو، مما أثار موجة من الغضب الشعبي والقلق بشأن مستقبل الديمقراطية في البلاد ،اتسمت هذه الانتخابات بكونها الأولى التي أُجريت بعد انتهاء الحكم العسكري بقيادة الجنرال برويز مشرف، ما جعلها اختبارًا حقيقيًا لعودة البلاد إلى المسار الديمقراطي. و على الرغم من المحاولات الجادة لتعزيز الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية، إلا أنها لم تكن بمنأى عن التحديات التقليدية التي واجهت الانتخابات الباكستانية، مثل التزوير، والضغوط السياسية، والتدخلات الخارجية[١] يتناول هذا المبحث انتخابات باكستان الاتحادية لعام ٢٠٠٨ من حيث السياق السياسي والأطر القانونية ودور الأحزاب الرئيسة.

**المطلب الاول: انتخابات ٢٠٠٨**

مثّلت انتخابات عام ٢٠٠٨ في باكستان محطة حاسمة في مسارها السياسي، إذ عكست تحولًا جوهريًا نحو الديمقراطية بعد سنوات من الحكم العسكري والأزمات السياسية. جاءت هذه الانتخابات في ظل أوضاع غير مستقرة، حيث شهدت البلاد اغتيال بينظير بوتو، زعيمة حزب الشعب الباكستاني، وتصاعد موجات الغضب الشعبي ضد النظام العسكري، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي وأضفى على الانتخابات طابعًا استثنائيًا اذ أُجريت العملية الانتخابية تحت إشراف لجنة الانتخابات الباكستانية، التي واجهت تحديات كبيرة لضمان نزاهة الاقتراع وسط أجواء من التوتر الأمني والسياسي. وشهدت الساحة السياسية تنافسًا حادًا بين الأحزاب الكبرى، وعلى رأسها حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الإسلامية، اللذين سعيا لإعادة تشكيل ميزان القوى في البلاد. وقد شكّلت هذه الانتخابات اختبارًا حاسمًا لمصداقية النظام الانتخابي وقدرته على تمثيل الإرادة الشعبية، مما جعلها نقطة انطلاق نحو مرحلة سياسية جديدة في باكستان.[٢]

سيتم تسليط الضوء على النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات وتأثيرها المباشر على إعادة تشكيل الحكومة واستقرار النظام السياسي في البلاد.

اولاً: الادارة الانتخابية: -تتمتع لجنة الانتخابات الباكستانية (ECP) بخبرة واسعة في إدارة العمليات الانتخابية، كما أنها تحظى بموارد جيدة وصلاحيات واسعة، مما يمكّنها من إصدار لوائح ملزمة قانونيًا وتسخير إمكانيات الدولة لخدمة العملية الانتخابية. ومع ذلك، لا تزال المؤسسة تواجه أزمة ثقة بسبب أوجه القصور الخطيرة التي شابت إدارتها للانتخابات، لا سيما فيما يتعلق بآليات الشكاوى، وعمليات التشاور، ومستوى الشفافية. وتُعد هذه الجوانب ضرورية لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، وهو ما شددت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة كجزء أساسي من جهود ترسيخ الديمقراطية. [٣]

الهيكلية للإدارة الانتخابية: -تُعد الإدارة الانتخابية في باكستان حجر الأساس في ترسيخ المسار الديمقراطي، إذ تخضع لتنظيم دستوري يحدد صلاحياتها وهيكليتها لضمان نزاهة الانتخابات. وتتحمل لجنة الانتخابات الباكستانية

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

(ECP) المسؤولية الكاملة عن إدارة العملية الانتخابية، باعتبارها هيئة مستقلة تهدف إلى تعزيز الشفافية وضمان عدالة الاقتراع اذ ينص الدستور الباكستاني، وتحديدًا المادة ٢١٣، على آلية تشكيل لجنة برلمانية تُعنى باختيار أعضاء لجنة الانتخابات، حيث يقوم رئيس مجلس النواب بتشكيلها من عدد متساوٍ من ممثلي الحكومة والمعارضة، وفقًا لحجم تمثيلهم في مجلس الشورى (البرلمان). ويتم اختيار هؤلاء الأعضاء بناءً على ترشيحات قادة الكتل البرلمانية، لضمان التوازن في الإشراف على العملية الانتخابية وتعزيز مصداقيتها. (٤)

يخضع تعيين أعضاء لجنة الانتخابات الباكستانية لمعايير صارمة تضمن اختيار شخصيات تمتلك الخبرة والكفاءة اللازمة للإشراف على العملية الانتخابية. ويقوم رئيس الدولة بتعيين هؤلاء الأعضاء بعد مشاورات رسمية بين رئيس الوزراء وزعيم المعارضة في الجمعية الوطنية، مما يعكس حرص الدستور على إشراك مختلف القوى السياسية في تشكيل اللجنة وتعزيز استقلاليتها، بما يضمن عدم خضوعها لأي ضغوط سياسية وفقًا للمادة ٢١٨ من الدستور الباكستاني، تتألف لجنة الانتخابات من رئيس مفوضي الانتخابات، الذي يترأس اللجنة، إضافة إلى أربعة أعضاء آخرين، يُشترط أن يكون كل منهم قد شغل منصب قاضٍ في إحدى المحاكم العليا بمختلف أقاليم البلاد. ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء من قبل رئيس الدولة وفقًا للإجراءات المحددة في الفقرتين (٢A) و(٢B) من المادة ٢١٣، بما يضمن الشفافية والحياد في تشكيل اللجنة.(٥)

إدارة الانتخابات: - تمت الاستعدادات الفنية للانتخابات وفق الجدول الزمني المحدد، وشملت تحسينات ملحوظة مقارنة بالانتخابات السابقة، مثل تدريب موظفي الاقتراع واعتماد تقنيات جديدة، كاستخدام صناديق اقتراع شفافة وشاشات تصويت حديثة. وقد جاءت هذه التحديثات نتيجةً للمساعدات الدولية والاستعانة بمصادر خارجية. كما اتخذت لجنة الانتخابات الباكستانية (ECP) خطوة إيجابية بإلزام مراكز الاقتراع بعرض نتائج الفرز فور الانتهاء منها لضمان قدر أكبر من الشفافية.

ومع ذلك، فقد استُبعدت بعض التدابير الأساسية الأخرى المتعلقة بالشفافية، حيث بررت الإدارة الانتخابية ذلك بضيق الوقت. ونتيجة لذلك، لم تُعالج مشكلات رئيسية مثل انتهاكات مدونة قواعد السلوك الخاصة بالأحزاب والمرشحين، والقصور في آليات حل الشكاوى الانتخابية، بالإضافة إلى استمرار إساءة استخدام موارد الدولة لصالح بعض الجهات. (٦)

تعطّلت الاستعدادات ليوم الانتخابات، المقرر إجراؤها في ٨ كانون الثاني، بسبب موجة العنف التي اندلعت عقب اغتيال بينظير بوتو*(٧)، إضافةً إلى مدة الحداد الرسمية التي استمرت ثلاثة أيام. وأسفر ذلك عن تدمير العديد من المكاتب الانتخابية والمواد اللازمة للعملية الانتخابية ولم تقدّم الإدارة الانتخابية بيانات دقيقة بشأن عدد المكاتب المتضررة، لكن التقارير تشير إلى أن ما بين ٨ و١٣

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مكتبًا من أصل ٢٧ مركزًا انتخابيًا في قلب ولاية السند قد تعرّضت للتخريب، مما أثّر بشكل مباشر على الاستعدادات وأثار مخاوف بشأن سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها [٨].

تم تأجيل الانتخابات إلى ١٨ شباط ٢٠٠٨ دون توضيح أسباب واضحة، حيث بررت الإدارة الانتخابية القرار بأسباب فنية. ومع ذلك، لم تجر مشاورات رسمية مع الأحزاب السياسية بشأن الموعد الجديد، على الرغم من الإشارة إلى أن مناقشات غير رسمية استغرقت وقتًا طويلاً قبل اتخاذ القرار.

ترسيم الدوائر الانتخابية: -يُعد ترسيم الدوائر الانتخابية عنصرًا جوهريًا في ضمان نزاهة الانتخابات وتمثيل الإرادة الشعبية. في باكستان، تُنظم هذه العملية وفقًا للدستور واللوائح القانونية، حيث تتولى لجنة الانتخابات الباكستانية (ECP) مسؤولية وضع حدود الدوائر الانتخابية استنادًا إلى معايير تهدف إلى تحقيق العدالة في تمثيل مختلف المناطق والأقاليم تحدد المادة ٥١ من الدستور الباكستاني الإطار القانوني لترسيم الدوائر، مشددة على ضرورة أن يكون لكل دائرة عدد متقارب من السكان لضمان توزيع عادل للمقاعد البرلمانية. ويتم تحديث هذه الحدود بصورة دورية استنادًا إلى نتائج التعداد السكاني، الذي يُجرى كل عشر سنوات، لضمان توافق التمثيل البرلماني مع التغيرات الديموغرافية في البلاد. [٩]

تُعتبر عملية ترسيم الدوائر الانتخابية في باكستان خطوة جوهرية في ضمان التمثيل العادل للمواطنين داخل النظام الديمقراطي. تتولى لجنة الانتخابات الباكستانية (ECP) مسؤولية وضع حدود الدوائر الانتخابية وفقًا لمعايير محددة تهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع الناخبين عبر مختلف الأقاليم يعتمد الترسيم على بيانات التعداد السكاني، ويخضع لمراجعات دورية لضمان توافقه مع التغيرات الديموغرافية ورغم أن لجنة الانتخابات تمتلك الصلاحية الكاملة لإجراء هذه العملية، فإنها تستعين بجهات مختصة وتُجري مشاورات مع الجهات المحلية والخبراء في الجغرافيا والدراسات الاجتماعية، وذلك لضمان أن التقسيمات تعكس الواقع السكاني والتوزيع الجغرافي بشكل منصف، مما يُعزز مصداقية العملية الانتخابية ويدعم نزاهتها.[١٠]

ثانيا: النظام الانتخابي وتشكيل المجالس: -يعتمد النظام الانتخابي في باكستان على آلية مزدوجة تجمع بين الانتخابات المباشرة وغير المباشرة، مما يتيح تمثيلاً أوسع لمختلف الفئات المجتمعية. يتألف البرلمان من مجلسين رئيسيين: الجمعية الوطنية، التي يتم انتخاب أعضائها مباشرة من قبل الناخبين، ومجلس الشيوخ، الذي يتم تشكيله عبر عملية انتخابية غير مباشرة تشارك فيها الهيئات التشريعية الإقليمية تتولى لجنة الانتخابات الباكستانية (ECP)، باعتبارها الجهة المشرفة على العملية الانتخابية، مسؤولية ضمان الشفافية والنزاهة في جميع مراحل الانتخابات، من تسجيل الناخبين إلى إعلان النتائج، ما يعزز مصداقية النظام الديمقراطي في البلاد.[١١]

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

شـهدت الانتخابات العامة في باكستان منذ عام ٢٠٠٨ تحـولات جوهريـة أثرت على مسـار الديمقراطيـة فـي البـلاد. شـكّلت الانتخابـات البرلمانيـة لعـام ٢٠٠٨، التـي أجريـت فـي ١٨ فبرايـر، نقطـة تحول مهمة نحو اسـتعادة الحكـم المدني بعد مـدة من الحكم العسـكري. وأسـفرت عن فوز حزبي الرابطة الإسـلامية الباكسـتانية - نـواز (PML-N) وحـزب الشـعب الباكسـتاني (PPP)، وسـط مشـهد سياسـي متوتر عقـب أغتيال رئيسـة الوزراء السـابقة بينظيـر بوتـو ١٢/٢٧ عـام ٢٠٠٧. وعلـى الرغم من الأوضاع الأمنية والسياسـية المضطربة، بلغت نسـبة المشـاركة ٤٤,٥٪، مما عكس التحديات التي واجهتها البلاد في تلك المرحلة أما الانتخابات العامة لعام ٢٠١٣، فقد شـهدت ارتفاعًا في نسـبة الإقبال، حيث بلغت نحو ٥٥٪. وأسـفرت عن فـوز حزب الرابطة الإسـلامية الباكسـتانية - نـواز (PML-N) بقيـادة نواز شـريف بأغلبيـة برلمانيـة مكّنته من تشـكيل الحكومة. تميّزت هـذه الانتخابات بكونها أول انتقال سـلمي للسلطة بين حكومتين منتخبتين، مـا عزز اسـتقرار الديمقراطية في البلاد. كما برز حزب حركة الإنصاف (PTI) بقيادة عمران خـان، الذي حقق تقدمًا ملحوظًا، خصوصًا في إقليم خيبر بختونخوا، مما أرسـى ملامح مشهد سياسي أكثر تنوعًا و في انتخابات ٢٠١٨، شهدت باكسـتان تحولًا سياسيًا بارزًا، حيـث بلغت نسـبة المشـاركة حوالـي ٥٥٪، ممـا يعكـس تزايـد اهتمـام الناخبيـن بالعملية الديمقراطيـة. تمكـن حزب حركـة الإنصاف (PTI) بقيـادة عمـران خـان مـن تحقيق فوز كبيـر، محققًا أغلبية المقاعد في مجلس النواب، وهو ما مكّنه من تشـكيل الحكومة بعد فشله في انتخابات ٢٠١٣ أمام حزب نواز شـريف. [١٢]

رافقت هذه الانتخابات تحديات كبيرة، إذ أُثيرت مزاعم حول تدخل المؤسسة العسكرية في سير العملية الانتخابية، مما أدى إلى جدل واسع حول نزاهة الانتخابات وشفافيتها. ورغم ذلك، مثلت الانتخابات نقطة تحول في المشـهد السياسـي، حيث أنهت عقودًا من هيمنة الأحزاب التقليدية، فاتحـةً المجـال لصعود قـوى سياسـية جديدة.

مجلس النواب الباكستاني (الجمعية الوطنية): - يتألف المجلس من ٣٤٢ مقعدًا يتم شـغلها عبر مزيج من الانتخابات المباشرة ونظام الحصص لضمان تمثيل منصـف لمختلف الفئات. يُنتخب ٢٧٢ عضـوًا عن طريـق التصويت الشـعبي المباشـر فـي الدوائـر الانتخابيـة المحلية، في حيـن تُخصص ٧٠ مقعدًا وفق نظام الحصص، بواقـع ٦٠ مقعدًا للنسـاء و١٠ مقاعد للأقليات الدينية. ويتم توزيع هذه المقاعد المخصصة بين الأحزاب السياسـية استنادًا إلى نسبة الأصوات التي حصلت عليها فـي الانتخابات العامة، بما يحقق تمثيلًا متوازنًا وشاملًا داخل المجلس. [١٣]

مجلـس الشـيوخ: -يُعرف مجلس الشـيوخ بأنه الغرفة العليا في البرلمان، ويتم انتخاب أعضائه بطريقة غير مباشـرة عبر المجالـس الإقليمية والمحلية وفق نظام التمثيل النسـبي، وليس عن طريق اقتراع شـعبي مباشـر. يتكون المجلس من ١٠٤ مقاعد تُـوزع بين الأقاليم وفقًا لتمثيل

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

متوازن، حيث يحصل كل من البنجاب والسند على ٢٣ مقعدًا، بينما تمتلك خيبر بختونخوا ١٦ مقعدًا، وبلوشستان ١٤ مقعدًا، بالإضافة إلى ٤ مقاعد للعاصمة إسلام آباد و٨ مقاعد للمناطق القبلية التي دُمجت مع خيبر بختونخوا عام ٢٠١٨. يتم انتخاب الأعضاء لمدة تمتد إلى ست سنوات، مع تجديد نصف المقاعد كل ثلاث سنوات، مما يضمن استمرارية المجلس وتجدد تشكيلته بصورة دورية. (١٤)

ثالثاً:-تكنولوجيا الانتخابات شهدت العملية الانتخابية في باكستان تطورًا ملحوظًا في توظيف التكنولوجيا، حيث تم اعتماد أنظمة حديثة لتعزيز الشفافية وتقليل فرص التلاعب وتحسين كفاءة الاقتراع وفرز الأصوات. مع دخول الألفية الجديدة، بدأت لجنة الانتخابات الباكستانية (ECP) في تحديث آليات التسجيل والاقتراع تدريجيًا. في البداية، كان تسجيل الناخبين يتم يدويًا، مما أدى إلى تحديات تتعلق بالدقة وسرعة المعالجة. ولكن مع تزايد الحاجة إلى أنظمة أكثر أمانًا وموثوقية، تم إدخال تقنيات التسجيل البيومتري، مما ساهم في تحسين دقة قوائم الناخبين والحد من التزوير الانتخابي. (١٥)

١- دور التكنولوجيا في العملية الانتخابية في باكستانشهدت باكستان تطورًا في استخدام التكنولوجيا لتعزيز نزاهة وشفافية الانتخابات. في عام ٢٠١٧، أطلقت لجنة الانتخابات الباكستانية نظام تسجيل الناخبين البيومتري، الذي يعتمد على بصمات الأصابع والتصوير لضمان دقة البيانات وتقليل فرص التزوير. ورغم استمرار الاعتماد على الاقتراع الورقي، فقد بدأت التقنيات الحديثة تلعب دورًا رئيسيًا في عمليات الفرز وإعلان النتائج. منذ انتخابات ٢٠١٨، تم تطبيق نظام الفرز الإلكتروني في بعض المناطق، ما ساهم في تسريع إعلان النتائج وتقليل احتمالات الأخطاء البشرية أو التلاعب، حيث يُمكّن هذا النظام مسؤولي الفرز من إدخال البيانات مباشرة إلى قاعدة إلكترونية آمنة، مما يعزز موثوقية العملية الانتخابية. (١٦)

لضمان نزاهة الانتخابات والحد من التلاعب، أصبح بإمكان الناخبين والمنظمات المستقلة متابعة مجريات العملية الانتخابية لحظيًا عبر الإنترنت. كما تم اعتماد تقنيات البث المباشر لمراقبة عمليات التصويت وفرز الأصوات، بالإضافة إلى إطلاق بوابة إلكترونية تتيح للناخبين الاطلاع على النتائج بشكل مباشر عبر الموقع الرسمي للجنة الانتخابات الباكستانية ورغم التحسن الملحوظ في توظيف التكنولوجيا، لا تزال باكستان تواجه تحديات كبيرة في تطبيق الانتخابات الرقمية، أبرزها التهديدات الأمنية والاختراقات السيبرانية التي قد تؤثر على نزاهة النتائج. ويشكل التلاعب بالبيانات هاجسًا رئيسيًا، ما دفع لجنة الانتخابات إلى التعاون مع خبراء الأمن السيبراني لتعزيز الحماية الإلكترونية، حيث يتم اعتماد تقنيات التشفير وأنظمة الأمان المتقدمة لضمان سرية المعلومات وسلامة العملية الانتخابية. (١٧)

٢- التوسع في التحول الرقمي في العمليات الانتخابيةيشكل التوسع في التحول الرقمي

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

أحد التوجهات المستقبلية الرئيسية في إدارة الانتخابات، حيث تشمل الخطط تطوير الأنظمة الرقمية لإدارة الحملات الانتخابية، وجمع وتحليل المعلومات الانتخابية، وتعزيز التواصل بين المرشحين والناخبين. تتيح هذه الحلول الإلكترونية تحديث السجلات الانتخابية بسرعة أكبر، وتسهّل وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بالانتخابات، مما يسهم في تعزيز المشاركة الشعبية وجعل العملية الانتخابية أكثر شمولاً وشفافية.

تعتمد باكستان بشكل متزايد على التعاون الدولي لتطوير قدراتها التكنولوجية في الانتخابات. مع الدعم الفني من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وغيرها من الهيئات، يمكن تحسين استخدام التقنيات الحديثة في الانتخابات. هذا التعاون يساعد باكستان في تطوير أنظمة تكنولوجية متقدمة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، مما يساهم في رفع مستوى المصداقية والشفافية. [١٨]

٣-سلبيات وإيجابيات انتخابات ٢٠٠٨مع اقتراب موعد الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٨، شهدت الساحة السياسية الباكستانية جدلًا واسعًا حول نزاهة العملية الانتخابية، خصوصًا فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات من قبل جهات دولية. واجهت المنظمات الرقابية صعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول، مما استدعى تدخلًا دبلوماسيًا من مسؤولين أمريكيين للضغط على الحكومة الباكستانية، بمن فيهم الرئيس برويز مشرف ورئيس الوزراء المؤقت محمد ميان سومرو، لضمان السماح للمراقبين الدوليين بمتابعة سير الانتخابات. [١٩]

**المطلب الثاني:- انتخابات مايو/ايار ٢٠١٣ في باكستان**

مثّلت انتخابات مايو/ايار ٢٠١٣ لحظة تاريخية في مسيرة الديمقراطية الباكستانية، إذ شهدت البلاد لأول مرة منذ ٦٦ عامًا انتقالًا سلميًا للسلطة بين حكومتين مدنيتين منتخبتين. جاءت هذه الانتخابات، التي كانت العاشرة منذ عام ١٩٧٠، في ظل تحديات أمنية كبيرة، حيث أدت موجة من أعمال العنف السابقة ليوم الاقتراع إلى سقوط أكثر من ٤٠ قتيلًا، مما خلق أجواء من التوتر وأثر على الحملات الانتخابية لعدة أحزاب رئيسية، من بينها حزب الشعب الباكستاني (PPP). وعلى الرغم من هذه التحديات، شهدت الانتخابات نسبة مشاركة بلغت ٦٠٪، وهي نسبة مرتفعة تعكس إقبالًا شعبيًا لافتًا على العملية الديمقراطية، ما عزز الأمل في استقرار النظام السياسي واستمرارية التحول الديمقراطي في البلاد[٢٠]

عاد نواز شريف إلى المشهد السياسي بقوة بعد غياب دام ثلاثة عشر عامًا، ليحقق انتصارًا بارزًا في الانتخابات. فبعد أن أطيح به عام ١٩٩٩ وحُمِّل مسؤولية الأزمة الاقتصادية التي كادت أن تعصف بالبلاد، نُفي إلى السعودية، حيث بقي بعيدًا عن الساحة السياسية لمدة طويلة. إلا أن شريف نجح في استعادة ثقة الناخبين، متجاوزًا تحديات المنافسة مع حزب الشعب الباكستاني والوجه السياسي الجديد

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

آنـذاك، عمران خـان، نجم الكريكيت السـابق ويُحسـب له أنه خـلال السـنوات الخمس التي سـبقت عودته، لم يسـعَ للتدخل في حكم حزب الشـعب، رغم تمتعه بدعم شـعبي واسـع، مما عـزز من صورته كزعيم سياسـي قـادر على العـودة بقـوة عبـر الانتخابـات الديمقراطية.

أثـارت هـذه الانتخابـات المرتقبـة الكثير من القلق وتمت مناقشـتها على المستويين الوطني والدولي بسـبب عوامل عديدة حدثت لأول مرة في باكسـتان. لأول مرة، أكمل نظام مدني حقبة حكـم كاملة مدتها خمس سـنوات. ولأول مرة، جرى انتقال للسـلطة السياسـية من نظام مدني إلى آخر بشكل سـلمي. ولأول مرة، كان هناك تنافـس ثلاثي بين ثلاثة أحزاب قوية، ما كسـر التقسـيم التقليدي بين حزب الشـعب الباكستاني وحـزب نـواز شـريف( PML-N) .[٢١]

تنافسـت ثلاثـة أحـزاب رئيسـية فـي هـذه الانتخابـات: حـزب الشـعب الباكسـتاني (PPP)، حزب الرابطة الإسـلامية الباكستانية (PML-N)، وحركـة الإنصـاف (PTI). فاز حزب الشـعب بالانتخابات السـابقة بشكل أساسـي بسـبب موجـة التعاطف التـي أثارها اغتيـال بينظير بوتو، وعدم وجـود خيار آخر أمام الباكسـتانيين في ذلك الوقـت. حيث كانت البـلاد قد خضعـت للحكـم العسـكري لمدة ٩ سنوات، وكان الشعب يتطلع لإخراج الدكتاتور العسكري برويز مشـرف الذي حُمّل مسؤولية أزمات باكسـتان. وكان الترحيب بالديمقراطية هـو السـبيل الوحيد لإعادة الجيـش إلى ثكناته.

لكـن فـي انتخابات ٢٠١٣، فقد حزب الشـعب شـعبيته بسبب سـمعته السـيئة في إدارة الحكم وسـوء الإدارة الاقتصاديـة خـلال السـنوات الخمـس الماضيـة. وقام آصـف زرداري بنقل زمـام الأمور إلى ابنه الشـاب غيـر المتمرس بلالـوال بوتو زرداري، الـذي كان جديدًا على السـاحة السياسـية الباكسـتانية ولـم يتمكن من كسب ثقة الجماهير. وكان الفساد واحدًا من أكبر المشـكلات التي أعاقت الاقتصـاد، إلى جانب أزمة الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي. كما كان هناك غضب شعبي كبير بسبب ارتفاع الأسعار وزيادة البطالة. حصل حزب الشعب على مقاعد في جنوب إقليم السـند، حيث فـاز بـ٣٢ مقعدًا، في حين كان المفـروض اعلان النتائج النهائية بحلول ١٩ آيار. ومن بين الشـخصيات البارزة فـي الحـزب الذين خسـروا مقاعدهـم، رئيس الـوزراء السـابق راجـا برويز أشـرف وعدد مـن الوزراء مثل تشـودري أحمد مختار وقمر الزمـان كايرا، الذيـن هُزموا فـي البنجاب[٢٢]

بـرز نواز شـريف كمرشـح قـوي مدعوم من النخبة التجاريـة واليمين المحافظ في البنجاب، الإقليـم الـذي يُعـد مركـز الثقل السياسـي في باكسـتان. ورغـم أن البنجاب يضـم نحو ثلث سـكان البلاد البالغ عددهـم ٢٤١,٤٩٩,٩٣١ مليون نسـمة، فإنه يمثل نصـف المقاعد العامة فـي الجمعيـة الوطنيـة، ممـا يجعلـه محـورًا أساسـيًا في أي معادلـة انتخابية اذ تمكن حزب الرابطـة الإسـلامية الباكسـتانية (PML-N) بقيادة شـريف من تحقيق انتصار كاسح، حيث حصـد ١٢٣ مقعـدًا من أصـل ٢٧٢ مقعدًا في

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

البرلمـان، مـع غالبية مقاعـده مـن البنجاب، بالإضافـة إلى أربعة مقاعد في خيبر بختونخوا ومقعد واحد في السـند. ومن المتوقع أن يستمر شـقيقه الأصغـر، شـهباز شـريف، فـي قيادة حكومـة البنجـاب، مسـتفيدًا من الشـعبية التي اكتسـبها خلال حقبته السابقة عبر تنفيذ مشاريع تنموية بارزة عـززت مكانته بين الناخبين [٢٣]

على الرغم من عدم تحقيق نواز شـريف أغلبية مطلقـة، إلا أن فـوزه بعـدد كافٍ مـن المقاعد مكّنـه مـن تشـكيل الحكومـة دون الحاجة إلى التحالف مع خصومه الرئيسيين، حزب الشعب الباكسـتاني (PPP) وحركة الإنصاف (PTI). و كان من المتوقع أن يعتمد على دعم المستقلين وبعض الأحزاب اليمينية الصغيرة، مثل جمعية علماء الإسلام التي حصلت على ١٠ مقاعد في الجمعيـة الوطنيـة. هذا الترتيب يمنحه هامشًـا أوسـع من الاستقرار السياسي، مما يسهل تنفيذ إصلاحاتـه وبرامجه الحكوميـة دون معارضة قويـة داخل الائتلاف في المقابل، تمكن عمران خـان، زعيـم حركـة الإنصـاف (PTI)، من ترسيخ نفوذه السياسـي، مستندًا إلى قاعدة دعم قوية بين الشباب الحضري، خاصة من الناخبين الجدد. تأسـس حزبه في لاهور في ٢٥ أبريل/ نيسـان ١٩٩٦، لكنه قاطـع انتخابات ٢٠٠٨، ليعود بقوة بعد تجمعه الشهير في أكتوبر/تشرين الاول ٢٠١١ في لاهور، والذي عزز صورته كقائد إصلاحي شاب. استندت شعبيته إلى تبنيه مواقف وطنية حاسـمة، خصوصًـا معارضته للسياسـات الأمريكيـة والهجمـات بالطائرات بدون طيار، وهو موقف لاقى تأييدًا واسـعًا في معقله الانتخابـي، خيبر بختونخـوا (KPK)، التي تأثرت بشـدة بهذه الضربـات الجوية [٢٤]

**المطلب الثالث:-انتخابات ٢٠١٨**

جـرت الانتخابـات العامة الباكسـتانية في ٢٥ يوليو/تمـوز ٢٠١٨، وسـط تنافـس رئيسـي بيـن حـزب الرابطـة الإسـلامية الباكسـتانية (PML-N)، بقيادة نواز شـريف – رغم منعه من الترشـح أو تولي منصب حزبي – وحزب حركـة الإنصـاف الباكسـتانية (PTI)، بقيادة عمران خـان اعتُبرت هذه الانتخابـات إنجازًا مهمًـا لباكسـتان، حيـث كانت ثالـث انتخابات تُجرى بعد اسـتئناف العمليات الديمقراطية في ٢٠٠٨. ومع ذلك، لا يزال الانتقال الديمقراطي في باكسـتان هشًـا، حيث لم يتمكـن أي رئيس وزراء منتخـب في تاريخ البلاد الممتد لسـبعة عقود من إكمال مدة ولايته الكاملة البالغة خمس سنوات. وكان نواز شريف آخر هؤلاء الضحايا، حيث أطاحت به المحكمة العليا في يوليو/تموز ٢٠١٧ بدعوى عـدم كونه «صادقًا» و»أمينًا» وفقًا للدسـتور الباكسـتاني، ممـا أدى إلى منعه من تولـي أي منصب انتخابي مـدى الحياة[٢٥]

فـي ٦ يوليو/تمـوز ٢٠١٨، أصدرت محكمة المحاسـبة الباكستانية حكمًا بسجن نواز شريف لمدة عشـر سنوات، وابنته مريم نواز لمدة سبع سـنوات، بالإضافة إلى فـرض غرامات مالية قدرها ٨ ملاييـن دولار و٢ مليون دولار على التوالـي، وذلك فـي قضية «أفينفيلـد» المتعلقة بامتلاكهـم شـققًا فاخرة فـي لنـدن دون إثبات مصـادر تمويل قانونية جدير بالذكر أن الإطار

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الدستوري والقانوني الذي أوقع نواز شريف قد تمت صياغته خلال حقب الحكم العسكري في باكستان. فقد تمت إضافة المادتين ٦٢ و٦٣ من الدستور بصيغتهما الحالية خلال عهد ضياء الحق، حيث تفرض هذه المواد على المسؤولين أن يكونوا «صادقين» و»أمناء»، وهي المعايير التي تم بموجبها عزل نواز شريف. أما مكتب المحاسبة الوطني (NAB)، الذي قاد التحقيقات ضد شريف، فقد كان نتاج حقبة برويز مشرف، حيث استُخدم كأداة سياسية ضد الخصوم. وعلى الرغم من الفرصة السياسية التي أتيحت له، لم يبذل نواز شريف أي جهد لإلغاء هذه القوانين عندما كان في السلطة وأحد الأحداث الحاسمة التي عجلت بنهاية نواز شريف ودفعت المؤسسة العسكرية إلى التحرك ضده كانت «تسريبات داون» في أكتوبر/تشرين الاول ٢٠١٦. نشرت صحيفة داون الباكستانية تقريرًا زعمت فيه أن حكومة نواز شريف طلبت من الجيش اتخاذ إجراءات ضد الجماعات الجهادية المسلحة، وهو ما اعتبره الجيش محاولة لتشويه سمعته داخليًا وخارجيًا واتهامه بدعم المتشددين. أدى ذلك إلى تصاعد الخلاف بين نواز شريف والجيش، مما دفع المؤسسة العسكرية إلى دعم عمران خان كبديل سياسي مفضل واعتمد الجيش عدة استراتيجيات لتعزيز حزب حركة الإنصاف (PTI)، بما في ذلك تشجيع الانشقاقات داخل حزب الرابطة الإسلامية (PML-N)، والضغط على شخصيات سياسية بارزة للانضمام إلى عمران خان، مما ساهم في صعوده إلى السلطة في انتخابات ٢٠١٨ [٢٦]

في معقل حركة الإنصاف في خيبر بختونخوا، تعقدت الأمور مع عودة «مجلس العمل المتحد» (MMA) بقيادة مولانا فضل الرحمن، والذي يسعى لاستعادة النجاح الانتخابي الذي حققه في انتخابات ٢٠٠٢. وبينما من غير المرجح أن يكرر المجلس أدائه السابق، فإنه سيشكل تحديًا لحركة الإنصاف في هذه المنطقة.

مع تعدد العوامل المعقدة، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل القضايا والتوجهات الرئيسية التي ستشكل هذه الانتخابات، وتشمل:

دور الجيش في التدخل قبل الانتخابات.

التحديات التي تواجه حزب نواز شريف.

إدماج الأحزاب المتطرفة في العملية السياسية.

عودة مجلس العمل المتحد.

دور الأحزاب العرقية[٢٧]

**المطلب الرابع:-انتخابات ٢٠٢٤**

في ٨ فبراير ٢٠٢٤، أجرت باكستان انتخابات شملت الجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية الأربع. يعتمد النظام السياسي الباكستاني على نظام برلماني، حيث يتمتع رئيس الوزراء بالسلطة التنفيذية، بينما يقتصر دور رئيس الدولة على الجوانب الشرفية. [٢٨]

تضم الجمعية الوطنية ٣٤٢ مقعدًا، يتم انتخاب ٢٧٢ منها مباشرة وفق نظام «أول من يصل»

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

(First Past the Post)، بينما تُخصص ٦٠ مقعدًا للنساء و ١٠ مقاعد لغير المسلمين، ويتم توزيع هذه المقاعد المحجوزة وفق نظام التمثيل النسبي بناءً على عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب في الانتخابات العامة.

على الرغم من العقبات القانونية وسجن عمران خان، حقق المستقلون المدعومون من حزب حركة الإنصاف (PTI) أكبر عدد من المقاعد المنتخبة مباشرة، حيث حصلوا على ٩٢ مقعدًا، لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق الأغلبية البرلمانية.[٢٩]

حصل حزب الرابطة الإسلامية - نواز (PML-N) على ٧٥ مقعدًا.

فاز حزب الشعب الباكستاني (PPP) بـ ٥٤ مقعدًا.

بسبب عدم حصول أي حزب على أغلبية واضحة، دخلت الأحزاب في مفاوضات سياسية لتشكيل تحالفات تتيح لها تشكيل الحكومة.

اقتصرت التغيرات في السيطرة على الحكومات الإقليمية على بلوشستان، بينما بقيت الأحزاب الحاكمة السابقة في مواقعها في الأقاليم الأخرى:

البنجاب: حافظ PML-N على السلطة.

السند: واصل PPP حكمه.

خيبر بختونخوا (KP): استمر المستقلون المدعومون من PTI في قيادة الجمعية الإقليمية.

## المبحث الثاني:-الانتخابات المحلية

تُعدّ الانتخابات المحلية ركيزة أساسية في أي نظام ديمقراطي ناجح، حيث تتيح للمواطنين فرصة المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر مباشرة في حياتهم اليومية. فهي وسيلة فعالة لتمكين المجتمع المحلي من تلبية احتياجاته وتحقيق تطلعاته، كما تعزز دور الأفراد في صياغة السياسات التي تمس واقعهم بشكل مباشر. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الانتخابات، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تؤثر في فعاليتها وأثرها. فعلى الرغم من التحسن الذي شهدته بعض المناطق في مستوى المشاركة الشعبية، لا تزال الانتخابات المحلية عرضة للتدخلات السياسية والتلاعب بالنتائج، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نزاهتها وشفافيتها. وقد شهد النظام الانتخابي المحلي في باكستان تغييرات عديدة على مدار السنوات، بدءًا من المحاولات الأولية لتطبيق اللامركزية، وصولًا إلى سلسلة من الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى تعزيز اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ قراراتها بشكل مستقل. يتناول هذا المبحث تطور الانتخابات المحلية في باكستان، من حيث مسارها التاريخي والإصلاحات التي سعت لتحسينها ودورها في التنمية والخدمات.

### المطلب الاول: ادارة الانتخاب

تُعدّ لجنة الانتخابات الباكستانية (ECP)

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

هيئــة مســتقلة مخولة دســتوريًا، إذ لعبت دورًا رئيســيًا خــلال هــذه الانتخابات ســنة ١٩٧٣، إلــى جانب مفوضــي الانتخابــات المعينين من الســلطة القضائية. ومع ذلك، لــم يُبذل أي جهد كبيــر من قبــل البرلمان لشــغل هــذا المنصب الحيــوي فــي هــذه المرحلــة الحرجــة. [٣٠]

بعد اســتقالة رئيس لجنــة الانتخابات المركزية الســابق بالوكالــة، تولّــى جيلانــي* منصبــه فــي لجنــة الانتخابــات المركزية فــي ١٦ أب ٢٠١٣، واســتمر حتى ٢٩ نوفمبــر، حين قدّم اســتقالته. وقد صدر إشعار بتعيينه رئيسًا جديدًا للقضــاة، وفي اليــوم التالي تم تعييــن القاضي ملــك قائمًــا بأعمــال رئيــس لجنــة الانتخابات المركزيــة. ومــع ذلــك، اســتمر البرلمــان في اتخــاذ الإجــراءات اللازمــة لتعييــن أعضــاء دائميــن فــي اللجنــة على وجــه الســرعة. [٣١]

في ٢٥ أكتوبــر، علمت المفوضيــة الأوروبية بموعد الانتخابات المقتــرح من قبل المقاطعة، وهو ٧ كانــون الاول، والذي أمــرت المحكمة العليا الحزب الشــيوعي الأوروبي باتباعه. وقد تبقــى حينها ٤٢ يومًا فقط حتى موعد الاقتراع. ومع ذلك، في هــذه المرحلة، لم تكن المفوضية قد أكملت بعد وضع القواعد النهائية أو الترسيم الكامل للحدود الانتخابية، كما لم تكن المعلومات الخاصة بالمحافظات مكتملــة. ولم يتم الانتهاء من هذه الإجراءات إلا في ٣١ تشــرين الاول، مما منح لجنة الانتخابات ٣٦ يومًا فقط للتحضير للانتخابات، وهو أقل بـــ٩ أيام من الحد الأدنى المطلوب وفقًا لقانون تمثيل الشعب لعام ١٩٧٦، وأقــل بـ١٦ يومًا مــن الجدول الزمنــي المحدد بـ٥٢ يومًا المستخدم في الانتخابات العامة. [٣٢]

لم تقــم المفوضيــة الأوروبية باتخــاذ خطوات فعالــة للمطالبة بتمديد المدة الزمنية المخصصة للتحضيــر للانتخابــات. علــى ســبيل المثــال، أشــارت رســالة المفوضيــة إلــى حكومــات المقاطعــات فــي ١٨ يوليو/تمــوز ٢٠١٣ إلى أن الحــد الأدنــى القانونــي للفتــرة التحضيرية يجــب أن يكــون ٩٠ يومًــا علــى الأقــل.[٣٣]

بشرط استكمال الانتخابات المحلية بعد الإعلان عــن موعــد الانتخابــات المحليــة أو موعدهــا الحكومة الإقليمية المعنية بالتشــاور معها.» لا يوجد تحديــد للوقت اللازم قبل يوم الانتخابات.

يبلــغ مجموع الموظفيــن الدائمين حوالي ٤٥٠ موظفًــا. ومــع ذلــك، تــم تعييــن ٢٤٦ موظفًا مؤقتًــا، يتولى (مكاتب الاستقبال)/المســؤولون العائــدون بالمنطقة/المســؤولون العائــدون المســاعدون المسؤولية الأساســية عن التشغيل الانتخابات[٣٤]، أشــارت ECP إلى EAM أنه علــى الرغم من إصدارها للمبــادئ التوجيهية، إلا أن مكاتب الاستقبال أخذت مبادئها التوجيهية والمبادرات لتطبيق القانون بالشكل الذي يرونه مناسبا. أفاد ضباط المنطقة العائدين (DROs) أنهــم غالبًــا مــا تلقى تعليمــات مكتوبة شــفهية وغير شــاملة مــن ECP، مع تــرك أجزاء من عمليــة مفتوحــة للتفســير الذاتــي والتنفيذ غير

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

المتسق. وهكذا ظهر بشكل عام أن اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي تفتقر إلى السيطرة والإشراف على عمل المكاتب الإقليمية.

وخلافا للانتخابات العامة، تم تعيين ممثلي المكاتب هذه المرة من الإدارة المدنية وليس من الإدارة المدنية القضاء، واعتبر العديد من محاوري EAM أن المكاتب الإقليمية من الإدارة المدنية معرضة للخطر ، النفوذ الحكومي والحزبي نظرا لطبيعة عملهم الدائم وعدم وجود الرقابة من قبل الحزب الشيوعي الأوروبي وزعم أصحاب المصلحة أن ما يصل إلى ٧٠٪ كانوا متحيزين لحزب الوزير الذي هم يخدمون، وأشار العديد من أصحاب المصلحة إلى أنه إذا كانت لديهم مشكلات في العملية الانتخابية، فقد كانت كذلك أكثر فعالية للذهاب إلى الإدارة المدنية لأنها تتمتع بسلطة أكبر على مكاتب التسجيل من الانتخابات المفوضية، وبالتالي المزيد من التأثير على العملية الانتخابية.

**المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات**

تمارس الهيئة المسؤولة عن الانتخابات اعمال عدة لتهيئة وادارة الانتخابات المحلية في باكستان ومنها:

طباعة أوراق الاقتراع: - لقد كان تقييم عدد بطاقات الاقتراع لمختلف فئات المقاعد في الأقسام والمجالس المحلية في جميع المقاطعات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الأطر القانونية المختلفة، بمثابة ممارسة بالغة الأهمية، وقد تم إنجاز المهمة بالتشاور مع مفوضي الانتخابات في المقاطعات والمناطق والمسؤولين المعنيين بعد الانتهاء من هذا التمرين، تم إسناد مهمة الطباعة إلى مؤسسة الطباعة للمطابع الباكستانية في إسلام آباد ولاهور وكراتشي ومؤسسة الطباعة الأمنية الباكستانية في كراتشي [٣٥].

الخطوات المتبعة في طباعة أوراق الاقتراع: تم اتخاذ الخطوات الأتية لإنجاز المهمة في الوقت المناسب:- [٣٦]

تم توفير الأموال المطلوبة للصحافة كسلفة للمشتريات.

انتشر الجيش في كافة المطابع لدواعي الأمن.

تم ضمان إمداد المطابع بالطاقة دون انقطاع، بفضل WAPDA وK-Electric. كما تم تركيب مولدات احتياطية في كلا المطابع كدعم.

تم إيفاد ٥٠٠ فريق من ضباط المفوضية الأوروبية، تحت إشراف مفوضي الانتخابات الإقليميين المعنيين، إلى هذه المطابع للإشراف على عملية الطباعة ومراقبتها مباشرة من استلام قائمة المرشحين المتنافسين من ROS، والتأليف، والتدقيق. وطباعة وتغليف وإرسال أوراق الاقتراع، وقد عملت هذه الفرق بالتناوب على مدار الساعة حتى الانتهاء من المهمة.

كمية أوراق الاقتراع:-

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تـم تقييم متطلبات أوراق الاقتراع على أسـاس القـوة الفعليـة للناخبين المسـجلين المعينين في مركز الاقتـراع بالإضافة إلـى ١٪ احتياطي.

المـواد الانتخابيـة:- أحد المتطلبات الأساسـية لإتمـام العمليـة الانتخابيـة بنجـاح هو شـراء وتوريـد المـواد اللازمـة لإجـراء الانتخابات فـي الوقت المناسـب، حيـث إنه عمـل ضخم ويجب القيام به بطريقة منظمة، وتشـمل المواد الانتخابيـة طباعة الكميـة المطلوبة من أوراق الاقتـراع والنماذج والوثائـق الأخرى، كما إن شـراء المواد الانتخابية في حـد ذاته هو عملية متعـددة المراحـل، اذ تضمن الخطـوة الأولى إجـراء عملية جـرد للمخزون المتـاح المخزن على مسـتوى المقاطعات والأقسـام والمناطق، المخـزون الأولي يسـاعد في تقييـم المتطلبات الدقيقـة للدوائر الانتخابية في كل منطقة وقسـم ومحافظـة علـى أسـاس المقياس المحـدد لكل عنصـر مـن المـواد الانتخابيـة، ويشـكل هذا التقييم أساسًا لشـراء مجموعة كاملة من المواد الانتخابية بالإضافة إلى ترتيب الموارد المالية، الخطـوة الثانية هـي تقديم طلبات الشـراء إلى الشـركات والهيئـات الحكوميـة بعـد الدعـوة لتقديم العطاءات من خلال وسـائل الإعلام من السـوق المفتوحة، يتم تقديم أمر الشراء النهائي بعد التقييم الفني والمالي للشـركات والتأكد من منـح العقود وفقًـا لقواعد الشـراء ذات الصلة.

إن العمليـة برمتها عبارة عن سـباق مع الزمن يتضمن وسـائل نقل واسـعة النطاق من مقدمي العـروض من الشـركات والمطابـع الحكومية الناجحة إلـى المناطق النائية في البلاد وخاصة مقاطعتـي خيبـر بختونخـوا وبلوشسـتان.

ولإجـراء انتخابـات الحكـم المحلي، حشـدت لجنـة الانتخابـات جميـع المـوارد المتاحـة لشـراء المـواد الانتخابية مع مراعـاة الجدول الزمنـي للانتخابـات، وتـم تنفيذ عمليـة تقديم العطـاءات التنافسـية مـن قبـل مفوضـي الانتخابـات الإقليميين فـي مقاطعاتهم، حيث اعتمـدوا بشـكل كامل على قواعد المشـتريات الخاصـة بهيئـة تنظيم المشـتريات العامة. [٣٧]

حبـر لا يمحـى:- مـن المتطلبـات القانونية أن يحصـل الناخـب، وقـت الإدلاء بصوتـه[٣٨]، علـى علامة شـخصية بالحبر الـذي لا يمحى علـى إبهامـه، والحبـر الـذي لا يمحـى هـو منتج متخصص مـن قبل المجلس الباكسـتاني لمختبـرات البحوث العلميـة والصناعية، ويتم تصنيعـه فـي كراتشـي حصريًـا لأغـراض الانتخابـات، باسـتثناء المخـزون المتوفر، تم تصنيـع ٥٢٠,٥١٦ قـارورة مـن الحبر الذي لا يمحـى بسـعر ١٦١ روبيـة باكسـتانية لكل قـارورة (بـدون رسـوم التعبئـة) لانتخابـات الحكومـات المحليـة فـي البـلاد، وتـم توفير الحبر لمراكز الاقتـراع بمقياس قارورة واحدة لكل حجـرة اقتـراع بالإضافة إلـى قارورتين إضافيتين مخصصتيـن لكل مركز اقتراع. [٣٩]

بالنسـبة للانتخابـات المحليـة فـي باكسـتان،

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

هنـاك بعـض الجوانـب الإيجابيـة والسـلبية:

**الإيجابيات: -**

تمكـن الحكومـات المحليـة مـن التركيز على القضايـا والاحتياجـات المحلية بشـكل أفضل

تشجع المشاركة السياسية على المستوى المحلي

تعزز الشـفافية والمسـاءلة في الحكـم المحلي

توفـر فرصـة لقيـادات محليـة جديـدة للظهـور والمشـاركة فـي الشـؤون العامـة

**السلبيات: -**

غالبًا ما تتأثر بالتناحر السياسـي والمحسـوبية المحلية

تواجـه تحديـات في تمويـل وتنفيذ المشـاريع المحلية

تواجـه تحديـات فـي إدارة الخدمـات والبنيـة التحتية المحلية بكفاءة

قـد تكون هناك تفاوتات في التنمية بين المناطق المختلفة

**المطلـب الثالـث: الكيفيـة التي تجـري بها الانتخابات الباكستانية**

تجـري الانتخابـات فـي باكسـتان وفـق نظام مختلـط يعرف بالنظـام المتـوازي، وهو نظام يطبـق في ١٤,٤٪ مـن دول العالـم.[٤٠] يجمع هـذا النظـام بيـن نظامـي التعددية/الأغلبيـة، المطبـق في ٣٩,٤٪ مـن دول العالم، والتمثيل النسـبي، الـذي يطبـق فـي ٣٨,٩٪ مـن دول العالم. يستخدم هذا النظام بنوعية القائمة النسبية والصوت المتحول معًا، مما يساعد على تحقيق التوازن بين إيجابيات وسـلبيات كلا النظامين.

في الانتخابات التي تُجرى على مقاعد الجمعية العامـة الوطنيـة ومجالـس المقاطعـات، يتـم الاختيار بناءً على نظام الفائز الأول، وهو أبسط أنواع نظـم الأغلبية/التعددية. فـي هذا النظام، يفوز المرشـح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصـوات الصحيحـة للناخبين، حتـى وإن لم يحقق الأغلبية المطلقة (النصف + ١). تُستخدم هذه الطريقة في دوائر انتخابية أحادية التمثيل، حيـث يختار الناخبون مرشـحًا واحـدًا من بين المرشـحين المدرجين على ورقة الاقتراع.[٤١]

الا ان الانتخابـات علـى المقاعـد المحفوظـة (٦٠ مقعدا للنسـاء و١٠ مقاعـد للأقليات غير المسـلمة) تحسـب بالتوازي وفق نظام القائمة النسـبية (الحزبيـة) للأحزاب التـي حققت حد أدنـي ٥٪ مـن اجمالـي الأصـوات الانتخابية الصحيحة. ونظام القائمة النسبية هو أحد أنواع نظم التمثيل النسـبي يحـاول تلافي عيوب نظم الأغلبية/التعدديـة عن طريـق ترجمة أصوات أي حـزب سياسـي مشـارك فـي الانتخابـات الـى حصـة مماثلة مـن المقاعد فـي البرلمان.

ويقـوم كل حـزب او ائتـلاف حزبـي بدخول

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الانتخابات بقائمة حزبية، ويحدد ترتيب الفائزين بالمقاعد الترتيب التسلسلي لهم بالقائمة وذلك في حالة القائمة المغلقة. اما بالنسبة للقوائم الحرة او المفتوحة فيحدد الناخبون ترتيب المرشحين.(٤٢)

اما الانتخابات لعضوية مجلس الشيوخ في باكستان فتجري على أساس النوع الثاني من نظم التمثيل النسبي وهو ما يعرف بنظام الصوت الواحد المتحول.

هو نظام انتخابي يقوم على أساس تمتع الناخبين بحق ترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع اختياريا (يحق لهم أيضا اختيار مرشح واحد فقط ان أرادوا) ثم تحتسب الأصوات اللازمة لفوز المرشح بالمقعد باستخدام ما يعرف باسم «حصة دروب» ويفوز بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الافضليات الأولى يساوي او يفوق الحصة التي تم تحديدها من خلال معادلة دروب. ثم يتم إعادة توزيع ما تبقى من أصوات المرشحين المنتخبين في العد الأول (تلك التي تزيد عن الحصة المطلوبة) استنادا الى عدد الافضليات الثانية على أوراق الاقتراع للمرشحين المتبقين.

**اولا:- بعض سلبيات الأنظمة الانتخابية المطبقة في باكستان:**

على الرغم من المميزات البديهية للنظام المتوازي في خلق توازن بين سلبيات وعيوب كل نظام فهو لا يخلو من العيوب، حيث يخلق شريحتين مختلفتي التوجه من المرشحين او الممثلين، كما انه نظام شديدة التعقيد يصعب على الناخب البسيط فهمه وأدراك التفاصيل الخاصة بكيفية تنفيذه. بالإضافة الى تحمله عبء عيوب الأنظمة الفرعية له.(٤٣)

وبالنسبة لنظام الفائز الأول المطبق على مستوى الجمعية العامة فيعيبه استبعاد الأقليات التي تفشل في الفوز بالمقاعد البرلمانية او في تحقيق قدر متناسب مع عددها من التمثيل وتشعر بالرفض باستمرار لوصولها الى السلطة والتمييز ضدهم من قبل النظام.

اما نظام التمثيل النسبي المطبق على مستوى المقاعد المحفوظة ومجلس الشيوخ فرغم ميزاته المتعددة الا انه قد يخلق مشكلة الاغتراب بسب سطوة الأغلبية وفرض ارادتها على باقي فئات المجتمع. كما قد تؤدي الدوائر الانتخابية الكبيرة الازمة لتنفيذ هذا النظام الى ضعف الصلة بين الناخبين وممثليهم, وتركيز السلطة في يد القيادات الحزبية, وقد يؤدي هذا النظام باستخدام القوائم المفتوحة الى المنافسة الشرسة داخل الحزب الواحد وسيادة روح التحالفات التأمري مما يزعزع وحدة النظام السياسي ومما سبق يتضح لنا ان نظام التمثيل النسبي رغم إيجابياته فهو نظام انتخابي يحتاج الى مجتمع يتمتع بالوعي السياسي ونضوج التجربة الحزبية بالإضافة الى ارتفاع التكاليف الازمة للإجراءات الإدارية المصاحبة للعملية الانتخابية.(٤٤)

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

**ثانيا:- تمثيل المجتمعات المحلية: -**

ولقد تم الاستغناء عن هذه الإجراءات في غالبية الحالات (السجلات العرقية أو الطائفية المنفصلة)، بعدما اتضح بأن ذلك، وعلى الرغم من كونه يضمن للمجموعات والأقليات الحصول على تمثيل لها، إلا أنه يقوض جهود التعايش والتوافق بين مختلف المجموعات والفئات، ولا يدفع باتجاه التفاعل السياسي فيما بينها. كما وأن عملية تحديد هوية كل ناخب وتبعيته لإحدى المجموعات أو الفئات، وبالتالي توزيع المقاعد بينها بشكل عادل، عادة ما يكون أمراً صعباً للغاية ولا يخلو من المخاطر. ففي الهند على سبيل المثال، تم بعد الاستقلال إلغاء الدوائر الانتخابية المعتمدة في العهد الاستعماري بشكل منفصل لكل من المسلمين، والمسيحيين، والسيخ وغيرهم، على الرغم من الإبقاء على بعض المقاعد المحجوزة لتمثيل القبائل والطبقات، كما وتم الاستغناء عن إجراءات وسجلات مماثلة في كل من باكستان، وقبرص و زيمبابوي. وعلى الرغم من الجدل المحيط باستخدامها في الفيجي، ما زال انتخاب الممثلين في البرلمان يتم من خلال سجلات منفصلة لكل من الفيجيين الأصليين، والهنود، والروتومان، بالإضافة إلى السجل الخاص بباقي الناخبين. (٤٥)

**المطلب الرابع: الاستثناءات**

أظهرت التجارب الدولية أن الفائدة الرئيسية للهيئات المحلية المنتخبة تتلخص في قربها من المواطنين، وهو ما يسمح لها بأن تكون أكثر استجابة ـ ولو من خلال العمل الجاد المتواصل ـــ لتحسين الخدمات المحلية مثل المياه والصرف الصحي والنقل.

في تقرير حول إدارة التحول المكاني في جنوب آسيا تم إطلاقه في المنتدى الحضري الباكستاني الثالث ، سلط الضوء على أن إقرار الإصلاحات التي تهدف إلى تنشيط الإدارة الحضرية أمر بالغ الأهمية لجعل مدن جنوب آسيا أكثر ملاءمة للعيش وازدهارًا.(٤٦)

ولتحقيق هذه الغاية، تم بتحديد ثلاثة «أوجه قصور» وثيقة الصلة ـ التمكين، والموارد، والمساءلة ـ والتي إذا عولجت على النحو اللائق فقد تؤدي إلى تحسين الإدارة الحضرية المحلية.

وتشكل الانتخابات المحلية الأخيرة في باكستان خطوات مهمة نحو تقليص أوجه العجز الثلاثة هذه. بدأت قوانين الحكم المحلي الجديدة، التي تم سنها في معظم المقاطعات في عام ٢٠١٣، في إعادة تمكين الحكومات المحلية بعد انتهاء قانون الحكم المحلي السابق لعام ٢٠٠١.

وتوفر الانتخابات نفسها أيضًا مستوى حرجًا من مساءلة الحكومة ، حيث أنه بمجرد انتخابهم، سيتعين على المسؤولين الإجابة أمام ناخبيهم حول كيفية تحسين الخدمات العامة. ومع ذلك، فإن إجراء الانتخابات ليس سوى بداية الرحلة نحو خدمات أفضل، وهناك حاجة إلى الكثير من

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العمل الإضافي لمعالجة أوجه العجز الثلاثة[٤٧]:

تمكين الحكومة المحلية : بشكل عام، تعد المهام والموارد المخصصة للهيئات المحلية في باكستان محدودة للغاية. ويتم تنفيذ نحو ٥٪ فقط من الإنفاق العام في باكستان على المستوى المحلي، مقارنة بنحو ٣٠٪ في الهند . إن بعض المسؤوليات الحاسمة التي غالبا ما توكل إلى الحكومات المحلية أصبحت الآن في أيدي سلطات أعلى مستوى.

تحسين قدرة الحكومات المحلية على جمع الموارد وإنفاقها : هناك نقص واضح في الأموال المخصصة للخدمات المحلية، كما أن الفجوة المالية بين تكاليف الوظائف المحلية وعائدات الإيرادات المحلية كبيرة. ولا بد من تعزيز قوة وقدرة الحكومات المحلية على جمع إيراداتها الخاصة بشكل كبير. علاوة على ذلك، تحتاج التحويلات المالية من حكومات المقاطعات إلى الحكومات المحلية إلى الإصلاح لمعالجة الاختلافات بين الاحتياجات المحلية وفي الوقت نفسه تعزيز المساءلة والإنصاف.

تعزيز آليات المساءلة : على الرغم من أهمية الانتخابات لأي نظام مساءلة محلي، إلا أنها ليست كافية. يحتاج نظام الحكم المحلي إلى آليات مناسبة لإعداد التقارير والمساءلة لضمان الاتساق والشفافية في الإدارة والتنظيم والرقابة. ولا تقل أهمية عن ذلك الأحكام الخاصة بآليات المساءلة التنازلية، ليس فقط الانتخابية بل وغير الانتخابية أيضا، والتي تخلق مساحات للمواطنين لوضع الطلب على المسؤولين المحليين المنتخبين والبيروقراطيات المحلية.[٤٨]

## الخاتمة

خلص البحث إلى أن النظام الانتخابي في باكستان بعد عام ٢٠٠٨ شكّل خطوة مهمة في مسار الانتقال الديمقراطي، حيث أتاح تداولًا سلميًا للسلطة بين الأحزاب، وعزّز حضور النساء والأقليات عبر المقاعد المحجوزة. غير أن هذه المكاسب ظلّت محدودة بسبب مشكلات بنيوية مثل ضعف استقلالية لجنة الانتخابات، وتفاوت تطبيق القوانين بين الأقاليم، واستمرار التدخلات السياسية والعسكرية في العملية الانتخابية. كما أظهرت التجربة أن الإصلاحات التقنية وحدها، مثل تطوير السجل الانتخابي، لا تكفي لضمان نزاهة العملية ما لم تُدعَم بإرادة سياسية وتشريعات رادعة.

## الاستنتاجات

شكّل النظام الانتخابي بعد عام ٢٠٠٨ نقطة تحول مهمة في المسار الديمقراطي لباكستان، حيث أتاح تداولًا سلميًا للسلطة بين الأحزاب الكبرى وأكّد دور المؤسسات المدنية في إدارة العملية الانتخابية.

ساهم النظام في تعزيز تمثيل النساء والأقليات عبر المقاعد المحجوزة، إلا أن المشاركة

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التنافسية في المقاعد العامة بقيت محدودة نتيجة العوائق الاجتماعية والسياسية والثقافية.

أظهرت التجربة أن الإصلاحات القانونية والإدارية، مثل تحديث سجل الناخبين وتوسيع صلاحيات لجنة الانتخابات، حسّنت من الإجراءات الانتخابية، لكنها لم تعالج بشكل كامل مشكلة التدخلات السياسية أو العسكرية وتأثيرها على نزاهة الانتخابات.

تفاوت تطبيق القوانين بين الأقاليم وغياب البنية التحتية المناسبة أسهما في استمرار بعض مشكلات النزاهة الانتخابية مثل التزوير والعنف السياسي.

تشير النتائج إلى أن ضمان انتخابات نزيهة وشفافة يتطلب تكاملاً بين الإصلاحات التقنية، التشريعات الصارمة، وإشراك فعال للمجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية.

## التوصيات

تعزيز استقلالية لجنة الانتخابات: ضرورة تعديل القوانين والتشريعات لضمان حياد اللجنة وعدم تأثرها بأي ضغوط سياسية أو عسكرية.

تطوير البنية التحتية الانتخابية: تحسين سجلات الناخبين، وتوسيع استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل التصويت الإلكتروني مع آليات رقابية فعّالة لضمان النزاهة.

زيادة مشاركة النساء والأقليات: تشجيع ترشيح النساء في المقاعد العامة وليس فقط المحجوزة، وتهيئة بيئة سياسية واجتماعية داعمة لمشاركتهم الفاعلة.

معالجة العنف والتدخلات السياسية: وضع آليات صارمة لحماية الانتخابات من العنف والتدخلات الخارجية، وتعزيز الأمن أثناء الحملات والاقتراع.

تعزيز شفافية تمويل الحملات الانتخابية: وضع قواعد واضحة لمراقبة التمويل الانتخابي لمنع الفساد وتأثير الأموال غير المشروعة على النتائج.

## المصادر

إبراهيم نافع وآخرون. ما الذي يجري في آسيا. مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٦.

أماني خضير. «النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي في باكستان». مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد الثاني، أيار ٢٠١٥.

أمجد الشلتوني؛ وعائشة ولي. «الديمقراطية الباكستانية بين سلاح الرئيس وفساد الحكومات المنتخبة». مجلة قضايا دولية، العدد ٣٦٠، إسلام آباد، ٢٠٢٠.

بي‌بي‌سي.كوم-تشييع‌بوتو‌اليوم..http://news.
bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/
stm.٧١٦٢٢٨٢/٧١٦٢٠٠٠_newsid

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

جافيد، يو. «الفساد وأثره العميق على الحكم الرشيد في باكستان». مجلة باكستان الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٢٢، ٢٠١٠.

جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١٠٥٩٦، ٢٠١٢/١٢/٢.

حسن محمد جوهر؛ ومحمد مرسي أبو الليل. باكستان. القاهرة: دار المعارف، ٢٠١١.

دستور جمهورية باكستان، ٢٠١٢، المواد (٢١٣، ٢١٨، ٢١٧، ٥١).

قانون تمثيل الشعب، القسم ١١.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها (٩٦/٥٥/A/Res).

لاري دايموند. مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة. ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.

لجنة الانتخابات الباكستانية. الانتخابات العامة ٢٠١٣ - التواريخ الرئيسية. إسلام آباد: لجنة الانتخابات الباكستانية، ٢٠١٣.

محمد السيد سليم؛ والسيد صدقي عابدين. التحولات الديمقراطية في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

محمد جواد علي. «مستقبل النظام السياسي في باكستان». مجلة العلوم السياسية، العدد ٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الثاني ٢٠١٨.

المساعدة الانتخابية والسياسة: دروس للدعم الدولي. قسم التنمية الدولية (DFID)، ٢٠٠٩. متاح على: www.dfid.gov.uk/Documents/elections/elect-/publications١asst-pol-lssns-int-supp.pdf

الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA). http://www.idea.int/esd/search.cfm

هاني الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

Sharif Stages comeback in landmark Pakistan election", Reuters, May ١١, ٢٠١٣. http://www./١١/٠٣/reuters.com/article٢٠١٣us-pakistan-election

Asha'ar Rehman. "My Name is Khan and I am the Replacement." Dawn, April ١٤, ٢٠١٣. http://my-name-/١٤/٠٤/٢٠١٣/dawn.comis-khanand-i-am-the-replacement

Association of Asian Election Authorities (AAEA). Transparency in Election Management.

pide.org.pk/wp-content/uploads/Hina-Bint-Haq-Conference-Paper

Haq, H. B., McDermott, R., & Ali, Pakistan's Internet .(٢٠١٩) .S. T .Voting Experiment. ArXiv E-Prints

Pakistan .(٩ June ,٢٠١٢) .Haq, I is Controlled and Ruled by the Elites. http://alaiwah.wordpress.com/٢٠١٢/٠٦/٠٩/pakistan-is-controlledand-ruled-by-the-elites

International Foundation for Electoral Systems (IFES). Available .٢٠٢٤ ,٢ February at: https://www.ifes.org

NA .(٢٠١٦) .Mohal, S. N amends constitution to .empower ECP. Pakistan Today

Research Institute of Social Sciences. "Election Administration in a Comparative Perspective". Journal of Behavioral and )١٩٩٢) ٣٧ ,Social Sciences

Shalini Chawla. Pakistan Opportunities and :٢٠١٣ Elections Challenges Ahead. New Delhi: .٢٠١٣ ,Centre for Air Power Studies

.٢٠٠٥ ,Taipei: AAEA

Choe, Yonhyok. How to Manage Free and Fair Elections: A Comparison of Korea, Sweden and the United Kingdom. Gothenburg: .١٩٩٧ ,University of Gothenburg

Curtis, John. Pakistan: General Election. Research Briefing, Commons Library, UK .٢٠٢٤ May ٢٨ ,Parliament

Dr. Arvind Gupta. Pakistan General Vivekananda .٢٠١٨ Election International Foundation, VIF Brief https://www.vifindia. .٢٠١٨ – July org/sites/default/files/Pakistan-General-Election-٢٠١٨.pdf

European Union Election Observation Mission (EU EOM). FinalReportontheGeneralElections Brussels: .٢٠١٣ – in Pakistan .٢٠١٣ ,European Commission

Electronic .(٢٠٢٢) .Haq, H. B. A. S. T Voting Machines for Pakistan: Opportunities, Challenges, and the Way Forward. Retrieved November from https://rasta. ,٢٠٢٥ ,١٤

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

## الهوامش

1 -Haq, H. B. A. S. T. (2022). Electronic Voting Machines for Pakistan: Opportunities, Challenges, and the Way Forward, p.65. Retrieved November 14, 2025, from https://rasta.pide.org.pk/wp-content/uploads/Hina-Bint-Haq-Conference-Paper.

2 -Haq, H. B., McDermott, R., & Ali, S. T. (2019). Pakistan's Internet Voting Experiment. ArXiv E-Prints, p. 54.

٣- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها (٩٦/٥٥/A/Res) ينظر ايضا :

NA .(٢٠١٦) .Mohal, S. N amends constitution to empower ECP. Pakistan Today,p٤٥

٤-دستور جمهورية باكستان، 2012، المادة213

٥-دستور جمهورية باكستان، 2012، المادة218

٦-المساعدة الانتخابية والسياسة: دروس للدعم الدولي.» قسم التنمية الدولية (DFID)، ٢٠٠٩،

www.dfid.gov.uk/Documents/elections/ /publications١ elect-asst-pol-lssns-int-supp.pdf Accessed: ١٢ July ٢٠٢٤.

٧- *بِينَظِير بُوتُو رئيسة وزراء باكستان مرتين وهي أول امرأة في بلد مسلم تشغل منصب رئيس الوزراء. سياسية باكستانية وابنة السياسي ورئيس باكستان السابق ذو الفقار علي بوتو. من مواليد مدينة كراتشي بإقليم السند. وهي أكبر أربعة أبناء لذو الفقار من زوجته الثانية نصرت إصفهاني (نصرت بوتو) الإيرانية. تلقت تعليمها في جامعتي هارفرد بالولايات المتحدة وأكسفورد ببريطانيا. عادت إلى باكستان قبل مدة قصيرة من الانقلاب الذي قاده ضياء الحق على والدها واعتُقلت ونُفيت مع أمها بعد ذلك، ثم عادت من جديد عام ١٩٨٦م لتقود المعارضة. بعد وفاة ضياء الحق في حادث طائرة في آب ١٩٨٨م، أُجريت أول انتخابات تشريعية، ونجحت بينظير بالظفر بأغلبية ضئيلة، وشغلت منصب رئيس الوزراء لأول مرة في الأول من كانون الاول عام ١٩٨٨م

٨-بي بي سي.كوم - تشييع بوتو اليوم ، مقال منشور على الرابط التالي: http:// news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7162000/7162282.stm تاريخ الزيارة 5/12/2024

٩-دستور جمهورية باكستان، ٢٠١٢، المادة ٥١

١٠ .Haq, I () .(٩ June ,٢٠١٢). Pakistan is Controlled and Ruled by the Elites. http://alaiwah.wordpress.com/٢٠١٢/٠٦/٠٩/pakistan-is-controlledand-ruled-by-the-elites/

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

١١- أماني خضير، «النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي في باكستان»، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العـدد الثاني، ايار،٢٠١٥.

١٢- أماني خضير، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

١٣-International Foundation for Electoral Systems. February ٢, ٢٠٢٤. Available at:https://www.ifes.org . Accessed: ١٢ July ٢٠٢٤.

١٤-أماني خضير، مصدر سبق ذكره, ص65.

١٥-حسـن محمـد جوهـر؛ ومحمـد مرسـي ابـو الليـل، باكسـتان، مصـر، دار المعـارف، ٢٠١١، ص ٥٥-٥٦.

١٦-محمـد جـواد علـي. «مسـتقبل النظـام السياسـي فـي باكسـتان.» مجلـة العلـوم السياسـية، العـدد 3، كليـة العلـوم السياسـية، جامعة بغداد، تشـرين الثاني 2018، ص 84.

١٧- امجـد الشـلتوني ؛ وعائشـة ولـي، الديمقراطيـة الباكسـتانية بيـن سـلاح الرئيس وفساد الحكومات المنتخبة، مجلة قضايا دولية، العدد٣٦٠ ، اسـلام آباد، ٢٠٢٠: ص٤٩–٥٠.

١٨- محمد السيد سـليم؛ والسيد صدقي عابدين ، التحـولات الديمقراطيـة فـي اسـيا، مركـز الدراسـات الاسـيوية، كلية الاقتصـاد والعلوم السياسـية، جامعـة القاهـرة، ٢٠١٥، ص٢٨.

١٩- جريـدة الشـرق الاوسـط، لنـدن، العـدد ١٠٥٩٦ فـي 2/12/2012.

20-Shalini Chawla, Pakistan Elections 2013: Opportunities and Challenges Ahead. New Delhi: Centre for Air Power Studies, 2013, p. 1.

21-Shalini Chawla, Pakistan Elections 2013, Lb.di, p:2.

22- "Sharif Stages comeback in landmark Pakistan election", Reuters, May 11,2013,at http://www.reuters.com/article2013/03/11/us-pakistan-election idUSBRE9490V620130511

٢٣- شـملت البرامـج التنموية التـي تم تنفيذها في عهد شـهباز شـريف نظام النقـل الجماعي عبـر الحافلات السـريعة المعـروف بـ»مترو البـاص» فـي عاصمة الإقليم، لاهـور، والذي ينقـل أكثـر مـن 100,000 شـخص يوميًـا.

24-Asha'ar Rehman. "My Name is Khan and I am the Replacement." Dawn, April 14, 2013. Available at: http://dawn.com/2013/04/14/my-name-is-khanand-i-am-the-replacement/ Date accessed: 12 July 2024.

25- Dr. Arvind Gupta , Director, Vivekananda International Foundation , Pakistan General Election 2018 VIF Brief – July 2018

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

https://www.vifindia.org/sites/default/files/Pakistan-General-Election-2018.pdf

26-Dr. Arvind Gupta , Director, Vivekananda International Foundation, Lb.di, p:90.

27-Arvind Gupta. Pakistan General Election 2018, Lb.di, p:12.

28-Curtis, John. Pakistan: General Election. Research Briefing, Commons Library, House of Commons Library, UK Parliament, 28 May 2024, p.4.

29-Curtis, John ,Lb.di, p:5.

٣٠- تنص المادة ٢١٧ من الدستور على أنه في حالة غياب لجنة الانتخابات المركزية، يجوز تعيين قاضي في المحكمة العليا يرشحه رئيسها، وفق مقتضيات العدالة.

* يوسف رضا جيلاني هو سياسي باكستاني بارز ينتمي إلى حزب الشعب الباكستاني (PPP)، شغل منصب رئيس وزراء باكستان بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢. يُعد من الشخصيات المؤثرة في السياسة الباكستانية، وينتمي إلى عائلة «جيلاني» المعروفة بتاريخها الديني والسياسي في جنوب البنجاب. https://ar.wikipedia.org

٣١-أنشأ التعديل الثامن عشر آلية برلمانية لتعيين لجنة الانتخابات المركزية. دستور باكستان المادة ٢١٣.

٣٢- قانون تمثيل الشعب، القسم ١١.

٣٣- لجنة الانتخابات الباكستانية. الانتخابات العامة 2013 - التواريخ الرئيسية. إسلام آباد: لجنة الانتخابات الباكستانية، 2013.

34- European Union Election Observation Mission (EU EOM). Final Report on the General Elections in Pakistan – 2013. Brussels: European Commission, 2013.

٣٥- جافيد، يو، «الفساد وأثره العميق على الحكم الرشيد في باكستان.» مجلة باكستان الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٢٢، السنة ٢٠١٠، ص ١٢٣–١٣٤.

٣٦-المصدر نفسه، ص133.

٣٧-لاري دايموند، مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع ام دور النخبة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص٧٧.

٣٨- لاري دايموند، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

٣٩- لاري دايموند، مصدر سبق ذكره، ص78.

الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA متاح على الرابط: http://www.idea.int/esd/search.cfm، تاريخ الدخول 12 يوليو 2024.

٤٠- الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA متاح على

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الرابـط: http://www.idea.int/esd/search.cfm،تاريخالدخول:١٢يوليو ٢٠٢٤.

٤١-لاري دايموند، مصدر سبق ذكره ص٨٠.

٤٢-لاري دايموند، مصدر سبق ذكره ص٨٠.

43-Association of Asian Election Authorities (AAEA) General Assembly, 'Transparency in Election Management, 2005', Taipei: AAEA, 2005, p:87.

44- Choe, Yonhyok, How to Manage Free and Fair Elections: A Comparison of Korea, Sweden and the United Kingdom (Gothenburg: University of Gothenburg, 1997 p:98).

٤٥-هانـي الحديثـي، سياسـة باكسـتان الاقليميـة ، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت، ١٩٩٤، ص٨٩.

46- Research Institute of Social Sciences, 'Election Administration in a Comparative Perspective', Journal of Behavioral and Social Sciences, 37 (1992), pp. 1–227

٤٧- ابراهيـم نافـع واخرون، مـا الذي يجري في آسـيا، مركـز الاهـرام للترجمة والنشـر، الطبعـة الأولـى، القاهـرة، ٢٠١٦، ص ٧٥.

٤٨-هاني الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٩٠.

## الملخص

النظـام الانتخابي في باكسـتان بعد عام ٢٠٠٨ مـرّ بمرحلة مفصلية تمثلـت بانتخابات ٢٠٠٨ التي أنهت حكمًا عسكريًا استمر لسنوات، لتعيد الحياة السياسـية إلى مسـار أكثـر ديمقراطية. يقوم النظـام الانتخابـي الباكسـتاني على مبدأ الدوائـر الفرديـة وفق قاعدة الأغلبية البسـيطة (الفائـز الأول)، إذ يتم انتخاب أعضاء الجمعية الوطنيـة والجمعيات الإقليمية بشـكل مباشـر، بينمـا يتـم تخصيص مقاعـد محجوزة للنسـاء والأقليـات الدينية تُوزّع بين الأحزاب بحسـب نسـبة الأصوات التي تحصل عليهـا، مما أتاح شـكلاً من أشـكال التمثيل المتـوازن. بعد عام ٢٠٠٨، أُجريـت إصلاحـات إداريـة وقانونية مهمة، أبرزها تطوير سجل الناخبين، واستخدام قواعـد بيانـات الهويـة الوطنيـة، ومنـح لجنة الانتخابـات الباكسـتانية (ECP) صلاحيـات أوسع للإشـراف على الاقتراع وتنظيم العملية الانتخابيـة، إلا أن هـذه الإصلاحـات واجهت عقبات فـي التطبيق على أرض الواقع بسـبب التبايـن بيـن الأقاليم وضعـف البنيـة التحتية.

على الرغم من المكاسب الشكلية، ظلّت العملية الانتخابيـة عرضـة لانتقادات واسـعة من قِبل المراقبيـن المحلييـن والدوليين، حيـث أُثيرت قضايا تتعلـق بدقة القوائـم الانتخابية، ووجود حـالات مـن التزويـر أو التصويـت المكرر، إضافـة إلى العنـف الذي رافق بعـض الدوائر خصوصًا في المناطق القبلية وإقليم بلوشستان. كما اسـتمرت الشـكوك بشـأن دور المؤسسـة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العسكرية والأجهزة الأمنية في التأثير على مخرجات الانتخابات، الأمر الذي انعكس سلبًا على ثقة قطاعات من الشعب والأحزاب السياسية بنتائج الاقتراع. ورغم ذلك، فقد أتاح النظام الانتخابي بعد ٢٠٠٨ تداولًا سلميًا للسلطة بين الأحزاب الكبرى مثل حزب الشعب الباكستاني (PPP) وحزب الرابطة الإسلامية – نواز (PML-N) وحركة الإنصاف (PTI)، وهو ما عُدّ تطورًا إيجابيًا قياسًا بالمراحل السابقة.

فيما يتعلق بتمثيل المرأة والأقليات، فقد عزز النظام من حضورهم في المؤسسات التشريعية من خلال المقاعد المحجوزة، إلا أن المشاركة التنافسية للنساء بقيت ضعيفة نتيجة العوائق الاجتماعية والسياسية والثقافية. كما طرحت منظمات مدنية ودولية توصيات لزيادة ترشيح النساء في المقاعد العامة، وتطوير بيئة انتخابية أكثر أمانًا لهن. إضافةً إلى ذلك، ظلّت قضايا الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، والقدرة على معالجة الطعون والشكاوى بشكل سريع وفعّال، من أبرز التحديات التي واجهت الانتخابات المتعاقبة بعد ٢٠٠٨.

The Electoral System in Pakistan after ٢٠٠٨

Supervised by Prof. Abdul Salam Ibrahim Baghdadi

Waseen Nassar Saleh

Imam al-Kadhim College / Department of Political Science

gmail.com@wasannasar٢٠٤

**Abstract**

The electoral system in Pakistan went through a crucial ٢٠٠٨ after elections, ٢٠٠٨ phase marked by the which ended years of military rule and restored the political process to a more democratic path. The Pakistani electoral system is based on the principle of single-member constituencies under the simple majority (first-past-the-post) rule, whereby members of the National Assembly and the provincial assemblies are directly elected, while reserved seats for women and religious minorities are distributed among parties according to their share of votes, thus providing a form of balanced representation. After significant administrative ,٢٠٠٨ and legal reforms were introduced, most notably the development of the voter registry, the use of national identity database records, and the granting of broader powers to the Election Commission of Pakistan (ECP) to supervise and organize the electoral process. However, these reforms faced obstacles in implementation due to regional

**Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad**
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

of women and minorities, the system strengthened their presence in legislative bodies through reserved seats, yet women's competitive participation in general constituencies remained weak due to social, political, and cultural barriers. Civil society and international organizations have recommended increasing women's nominations in general seats and developing a safer electoral environment for them. Additionally, issues of transparency in campaign financing and the ability to address complaints and appeals in a swift and effective manner remained among the most pressing challenges faced by successive elections after ٢٠٠٨.

.disparities and weak infrastructure

Despite these formal gains, the electoral process remained subject to widespread criticism from both domestic and international observers, who highlighted issues such as the accuracy of electoral rolls, cases of fraud or multiple voting, in addition to the violence that accompanied some constituencies, particularly in the tribal areas and Balochistan province. Doubts also persisted regarding the role of the military and security institutions in influencing electoral outcomes, which negatively affected the confidence of segments of the public and political parties in the -results. Nevertheless, the post electoral system allowed ٢٠٠٨ for the peaceful transfer of power among major parties such as the Pakistan Peoples Party (PPP), the Pakistan Muslim League – Nawaz (PML-N), and Pakistan Tehreek-e-Insaf (PTI), which was seen as a positive development .compared to previous phases

With regard to the representation